5- المجلس العلمي واللجنة التنظيمية وأمانة المؤتمر:

أولا: المجلس العلمي للمؤتمر

الرئيس: د/ رايس أمينة

1 - من داخل الجامعة

- د/ ملاوي ابراهيم
- د/ اليزيد علي
- د/ نوار شهرزاد
- د/ بوقندورة عبد الحفيظ
- د/ مرزوقي وسيلة
- د/ مناع مراد
- د/ بن مهني لحسن
- د/ بركاني شوقي
- د/ بن زكري راضية
- د/ شريط كوثر
- د/ زغبيب نور الهدى
- د/ محزم عبد المالك
- د/ إيدري صفية
- د/ ساحلي مبروك
- د/ بن طاهر أمينة
- د/ سعودي باديس
- د/ بوخالفة حدة
- د/ ليراتني فاطمة الزهراء.
- د/ قصار الليل عائشة
- د/بوستة جمال
- د/ ساكري السعدي
- د/ رداف طارق
- د/ عمران وفاء.
- د/ لرقط عزيزة
- د/ قوادرة الحسين
- د/ بلغيث سمية

2 - من خارج الجامعة

- أ.د/ عمار بوضياف
- أ.د/ صاش لشهب جازية
- أ.د/ لقصير مزياني فريدة
- أ.د/ لخذاري عبد المجيد
- د/ حميد شاوش
- د/ بن شنوف فيروز
- د/ العايب سامية
- أ.د/ لحرش عبد الرحمان
- أ.د/ مراد بدران
- أ/د مسعود شيهوب
- أ.د/ شامي محمد
- أ.د/ بليمان يمينة
- د/ لوصيف نوال
- د/ عمار بريق
- د/ عادل قرانة
- د/ لزهر خشايمية

ثانيا: اللجنة التنظيمية للمؤتمر

الرئيس: أ/ مبروكي سعيد

- د/ اليزيد علي
- د/ بن طاهر أمينة
- أ/ بن وارث عبد الحق
- أ/ دحدوح محمد
- أ/ عايب وداد
- أ/ بومعراف يزيد
- أ/ بخوش حسام
- أ/ زايدي جميلة
- **طلبة الدكتوراه:** روان لحسن – حويلي سلوى – بغورة رمضان – زياني كنزة – حمدود ابتسام – عويدي تونس.

ثالثا: أمانة المؤتمر

- مزياني محمد الأمين - الأمين العام -
- صالح بوخروفة
- دحدوح عبد الرؤوف
- عبد الباسط عبد الصمد
- بوالصوف فريدة
- بوحالـــة منى
- لشقر طارق
- صدار رفيق
- عبيد سعيدة
- ميرود صليحة
- لميطة هاجر
- لعيايدة أمينة
- بزاز سوسن

7- شروط المشاركة:

- تحرر المداخلات بخط Word 2007 و ترسل مطبوعة عبر البريد الإليكتروني.
- استخدام خط Simplifid Arabic بحجم 14، و المداخلات باللغة الأجنبية يستخدم خط Tims New Roman بحجم 12.
- ألا يتجاوز عدد صفحات المداخلة 20 صفحة و ألا يقل عن 14 صفحة.
- يمكن أن تحرر المداخلة باللغة العربية أو اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية، على أن تحمل اسم و لقب المشارك مع رتبته العلمية و مؤسسته الأصلية.
- يمنع المشاركة بمداخلات مشتركة، فتح ورشة خاصة بطلبة الدكتوراه.
- يجب إرفاق المداخلة بملخصين أحدهما باللغة العربية و الآخر باللغة الأجنبية و الكلمات المفتاحية.
- لا تقبل المداخلات التي سبق نشرها أو التي قدمت للنشر أو التي تم المشاركة بها في ملتقيات و ندوات أخرى.
- الأعمال المقبولة بصفة نهائية للمشاركة في المؤتمر ستنشر في كتاب علمي خاص بالمؤتمر ذا ترقيم دولي.

8- رسوم الاشتراك

- للأساتذة داخل الوطن: 3000 دج
- طلبة الدكتوراه: 2000 دج

9- مواعيد مهمة خاصة بالمؤتمر:

- آخر أجل لإرسال المداخلات الكاملة: **01 ديسمبر 2021**
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة بصفة نهائية: **05 ديسمبر 2021**

10- المراسلات

البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر :

tribunal.constitutionnel2021@univ-oeb.dz

تصفح موقع الجامعة و الكلية الآتيين:

www.univ-oeb.dz أو www.univ-oeb.dz/fdsp/

الهاتف/ الفاكس: 032412537 /066121269

11- الدعم المالي للمؤتمر :

ميزانية المخبر

12- الترقيم الدولي للمؤتمر :

ISBN 978-9931-9746-0-4

يتم نشر الأعمال في كتاب ذو ترقيم معياري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق
مخبر الدراسات القانونية و السياسية

مؤتمر وطني

موسوم بـ:

المحكمة الدستورية...نحو إرساء عدالة دستورية ؟

14-15 ديسمبر 2021

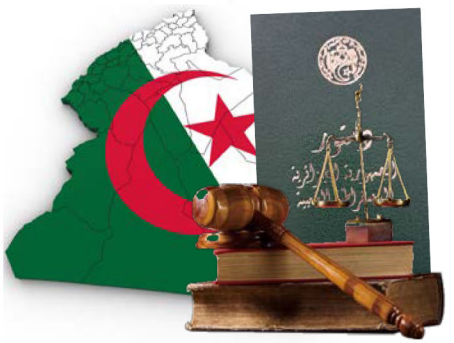

الرئيس الشرفي للمؤتمر: أ.د ديبي زهير – مدير الجامعة

المشرف العام للمؤتمر: د مناع مراد - عميد الكلية

مدير المؤتمر: د ساحلي مبروك - مدير المخبر

رئيس المؤتمر: د. دريد كمال

نائب رئيس المؤتمر: د.اليازيد علي

مبادرة من طرف: فرقة البحث:" تأثير القانون الدولي الاتفاقي على المنظومة القانونية الداخلية في الجزائر" و فرقة البحث PRFU الموسومة بـ: "الاتجاهات الحديثة للقانون الإداري"

1 - تقديم وأهمية المؤتمر:

يعد الدستور أول مقومات الدولة القانونية، تلك الدولة التي تتقيد في كل مظاهر نشاطها بكافة القواعد القانونية، حيث تكون تلك القواعد ضابطا لأعمالها و تصرفاتها في أشكالها المختلفة أيا كانت طبيعة سلطتها. فالدولة لقانونية لابد أن يكون لها دستور يقيم النظام بها، ويؤسس هيئاتها الحاكمة، و يبين العلاقة بين هذه الهيئات، و يحدد وسائل حماية الطبقة المحكومة في مواجهة الطبقة الحاكمة، زيادة على اهتمامه بالحقوق و الحريات الفردية، و وضع الحدود و الضوابط لممارستها خشية من أي تعسف للطبقة الحاكمة و استبدادها.

لذلك تعد القواعد الدستورية بمثابة حجر الأساس في البنيان القانوني للدولة، و في ظلها تتدرج باقي القواعد القانونية التي ينظمها الهيكل القانوني في الدولة، حتى أصبحت تلك القواعد الدستورية توصف أنها تلك القواعد التي تحدد الفلسفة الرسمية للقانون في الدولة.

و بناءا على ذلك فإنه يترتب على كل ذلك أن تسمو القواعد الدستورية وتحتل الموقع الأسمى في قمة النظام القانوني السائد في الدولة، مما يستتبع التزام جميع سلطات الدولة باحترام تلك القواعد الدستورية حال ممارسة اختصاصاتها في الحدود المرسومة لها و على الوجه المبين لها في الدستور، و هذا ما يطلق عليه بمبدأ سمو الدستور حيث يقتضي تضمين الدستور العديد من الأدوات و الضمانات التي تضمن تفعيل نصوصه و عدم الخروج عليها، و من بين أهم تلك الأدوات مسألة تنظيم الرقابة على دستورية القوانين. إن مسألة تنظيم الرقابة على دستورية القوانين من المسائل جد الهامة التي تحتاج دوما إلى النقاش العلمي الأكاديمي الهادف و المتواصل، لما تعرفه من تجاذبات قانونية و سياسية في الدولة القانونية المعاصرة التي تحوي منظومتها الدستورية عددا من المكونات التي لا يمكن التغاضي عن قيمتها الدستورية و القانونية التي تكفل حماية حقوق و حريات الأفراد من جهة و الحفاظ على مبدأ المشروعية الشكلية و الموضوعية من جهة أخرى، و من ورائها تحقيق الصالح العام.

و قد تنوعت الرقابة على دستورية القوانين في دول العالم بين نموذجين رئيسيين هما: نموذج الرقابة السياسية عن طريق المجلس الدستوري، وهي الطريقة المتبعة عموما في دول التي تتبنى النظام اللاتيني و من بينها الجزائر في جل دساتيرها منذ الاستقلال و إلى غاية التعديل الدستوري 2016، و نموذج الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق محكمة دستورية عليا، و هي الطريقة المتبعة عموما في الدول التي تتبنى النظام الأنجلوسكسوني

و بما أن لكل نظام محاسن و مساوئ لاسيما عند التطبيق في الواقع العملي، فقد عرفت تجربة تبني نموذج الرقابة السياسية على دستورية القوانين في الجزائر العديد من المآخذ القانونية و العملية حتى أصبحت محل انتقاد من أهل الاختصاص الأكاديمي و حتى من داخل دواليب السلطة السياسية ذاتها مما نجم عنه فشل تلك التجربة التي استمرت لعقود من الزمن لعدة اعتبارات سواء ذات طابع قانوني أو ذات طابع سياسي محض، لذلك حاول المؤسس الدستوري في تعديله قبل الأخير لعام 2016 إدخال بعض التقنيات و الأساليب الجديدة على الطبيعة السياسية لرقابة المجلس الدستوري و كانت أبرزها تقنية الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية و هي المعروفة في النظام القضائي للرقابة الدستورية على القوانين، أين يصبح بإمكان أي فرد صاحب مصلحة أن يدفع بعدم دستورية قانون، و هو ما لقي استحسان الكثيرين،مما دفع بالبعض إلى المطالبة بإعادة النظر جذريا في نظام الرقابة الدستورية ذات الطابع السياسي وتبني صراحة نظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين من خلال إحداث محكمة دستورية عليا تناط بها هذه المهمة و التخلي نهائيا عن المجلس الدستوري الذي لم تكن له مساهمة فعالة في الرقابة على دستورية القوانين مما أثر ذلك سلبا على نوعية و جودة و حتى مشروعية النظام القانوني السائد في الدولة، فكانت المناسبة مواتية جدا لإحداث التغيير من خلال عرض مشروع التعديل الدستوري المقدم في ماي 2019، و لذي قدم للاستفتاء عليه في نوفمبر 2019 ليتم إصداره من طرف رئيس الجمهورية في جانفي الحالي، حيث تبنى بشكل صريح نموذج الرقابة القضائية على دستورية القوانين من خلال إحداث محكمة دستورية عليا في الفصل الأول من باب الهيئات الرقابية إلا أن ذلك التنصيص تضمن العديد من الاختلالات و الثغرات سواء على مستوى الهيكلي أو حتى الوظيفي و التي يجب الوقوف عندها بالتحليل و النقد والتحسين حتى يمكن لفت انتباه المؤسس الدستوري مستقبلا إليها، لاسيما وأن تلك الاختلالات ستظهر لا محال على الصعيد العملي، خاصة إذا ما حاولنا هذا التحول الدستوري بمحيط الجزائر من الدول المجاورة أولا و بأصول هذا النظام في الدول العريقة التي أرست مبادئ و تقاليد في مجال الاجتهاد القضائي الدستوري، عسى أن نستفيد منها في وضع أولى ملامح النظام القضائي الدستوري ببلادنا. إذ لا ينكر أحد الانتماء المتعدد للجزائر إقليميا و دوليا لذا يجب الإحاطة بالتجارب التي خاضتها بعض الدول الأخرى (عربية، افريقية، دولية...) من أجل استنباط و استخلاص أهم الإيجابيات من خلال الممارسة العملية لهذا النظام لإعمال و تجسيد دولة القانون.

2- إشكالية المؤتمر

بناءا على ما سبق ذكره يمكن التوصل إلى طرح الإشكال الرئيس لهذا المؤتمر و الذي يتمحور حول:

هل وفق المؤسس الدستوري الجزائري في تبني نظام العدالة الدستورية من خلال إحداث المحكمة الدستورية العليا و ما آفاقها المستقبلية ؟.

3 - أهداف المؤتمر

إن الهدف من وراء هذا المؤتمر هو سعي الجامعة على أن تلعب دورها الأكاديمي كاملا غير منقوص في ضرورة مواكبة ما يدور في الساحتين الدولية و الوطنية من مسائل ذات طابع حيوي تخص جميع المؤسسات الدستورية و الإدارية للدولة الجزائرية و دورها في تجسيد و إرساء دعائم دولة القانون، و من هذا المنطلق تحرص الجامعة كمؤسسة دستورية و إدارية ذات طابع علمي و أكاديمي محض من خلال أداء رسالتها العلمية المنوط بها بالشرح و التحليل و النقد و ذلك بتثمين الإنجازات و المكتسبات و كشف النقائص والثغرات للوقوف عندها بما تقدمه من اقتراحات و توصيات علمية بالبحث عن الحلول في سبيل تجسيد دولة القانون في الجزائر واقعا ملموسا لا على المستوى النظري فقط.

4 - أهم محاور المؤتمر

المحور الأول: مقومات العدالة الدستورية و ضمانات تجسيدها

- على الصعيد القانوني (المبادئ و الأسس)
- على الصعيد المؤسساتي (العدالة و الرقابة)

المحور الثاني: تجربة الجزائر في مجال الرقابة الدستورية (تقييم التجربة السابقة)

- على الصعيد القانوني
- على الصعيد المؤسساتي
- واقع تجربة المجلس الدستوري في الجزائر

المحور الثالث: المحكمة الدستورية العليا و آفاقها المستقبلية في الجزائر

- الإطار الهيكلي و الوظيفي للمحكمة الدستورية العليا
- تجارب الدول الأخرى (عربية، افريقية، دولية...)
- معوقات و صعوبات إعمال العدالة الدستورية في الجزائر
- رؤية مستقبلية لإصلاحات العدالة الدستورية في سبيل تدعيم دولة القانون